دور تنظيم المرور في السلامة الطرقية

العميد الركن. الهاشمي بوزيد بوطالبي

١ . دور تنظيم المرور في السلامة الطرقية

مقدمة

أضحت حوادث المرور هاجسا يقض مضاجع الدول بها تسببه من مآس اجتهاعية مفجعة، وما تخلفه من خسائر مادية جسمية، لذا نلفيها تولي عناية فائقة لتشخيص أسبابها المختلفة، وترسم خططا محكمة للتقليل من أعدادها والتخفيف من عواقبها الوخيمة. فترصد أموالا معتبرة لإجراء دراسات علمية حول عواملها المختلفة، واتخاذ شتى التدابير الناجعة.

وهذه الآفة المعاصرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بسوء استعمال المركبات، وعدم التقيد بقواعد السلامة عموما، والالتزام بقوانين السير خاصة.

ومن جملة سبل التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة تنظيم المرور تنظيما محكما، يهدف إلى وضع قواعد لتأمين السير، وتهيئة المحيط بكيفية ملائمة للتقليل من النقائص التي تتسبب في ارتكاب مستعملي الطريق لأخطاء ومخالفات غالبا ما تنتج حوادث مؤلمة.

لذا ركزت في هذا البحث على تفصيل عناصر مخططات التنقل وبيان دورها الفعال في التقليل من الأخطار التي تحدق بمستعملي الطريق.

كم تطرقت إلى الشروط الواجب توفرها في إشارات المرور وكيفية وضعها وتوظيفها لتعزيز تدابير السلامة عبر الطرق.

ثم أبرزت دور هندسة الطرق وأهميتها في تهيئة محيط آمن، ولاسيها في مجال تهيئة الملتقيات وإنشاء الأطواق التي تحيط بالحواضر الكبرى، والمحاور الرئيسية التي تتخللها، والتدابير الناجعة لرفع مستوى السلامة المرورية في الأحياء السكنية وقرب المؤسسات التربوية.

وأخيرا بحثت في منظومة مراقبة المرور لبيان الشروط الرئيسية الواجب توفيرها لتطويرها وتفعيلها حتى تحقق الهدف المرجو منها، ألا وهو فرض احترام قانون المرور والالتزام بتطبيق قواعد السلامة من قبل مستعملي الطريق.

١.١ مخططات التنقل

إن اتساع المدن واكتظاظها بالسكان والمركبات زاد من حجم الاحتياجات إلى التنقل داخل الحواضر، بين البيت ومكان العمل، بين البيت والمدرسة وإلى التسوق والتموين بشتى البضائع، وهذا استلزم تنظيم التنقل والنقل وفق مخططات مدروسة بدقة، تراعى فيها عدة جوانب، منها:

١.١.١ اتجاهات المتنقلين

نحو المؤسسات التربوية والجامعات فتوفر الوسائل الملائمة لنقل التلاميذ والطلبة ذهابا وإيابا، ونحو المؤسسات الصحية والإدارات والمصانع وغيرها. وتختار الأنهاط والوسائل الملائمة من حيث النوعية والعدد، كها ترسم لها المسارات المناسبة.

۲.۱.۱ أوقات التنقل

إن أوقات التنقل مهمة في إعداد مخططات التنقل، حيث يوفر العدد الكافي من المركبات (حافلات، ترامواي، ميترو....)، في الصباح والمساء مثلا حيث يكثر عدد المتنقلين. وللتقليل من الاكتظاظ وضهان قدر من السيولة، يعتمد على توزيع تنقل المركبات على مدار ساعات اليوم، حيث يخصص للتموين بالبضائع أوقات خارج الذروة، وعادة ما تكون ليلا،

وغير ذلك من النشاطات التي يمكن برمجتها في الأوقات التي تخف فيها حركة السير.

كما أن لضبط توقيت الإقلاع والوصول، وكذا المرور والتوقف بالمواقف المحددة، واحترام جداول الزمان، أثره في إنجاح المخططات.

٣.١.١ تنويع أنهاط النقل

إن ضمان سيولة المرور، وتوفير العدد الكافي من وسائل النقل يتطلب تنويع الأنماط، لاسيما أنماط النقل الجماعي: حافلات، ترامواي، ميترو، حافلات هوائية (تيليفريك) سيارات الأجرة جماعية وفردية، داخل المدن. والقطارات بين المدن وضواحيها.

ويعد النقل الجماعي وتنويع أنهاطه من أنجع الحلول لمشاكل الاكتظاظ وما ينتج عنها من آفات مثل كثرة حوادث السير وتلويث البيئة والضوضاء وغيرها.

ولا يتأتى للنقل الجماعي تحقيق هذا الهدف إلا إذا توفرت فيه عدة شروط أهمها:

١- السلامة: أن تكون المركبات في حالة جيدة ومجهزة بأجهزة السلامة الضرورية الداخلية والخارجية:

أ-الداخلية: أن تكون التجهيزات الداخلية من مواد غير حادة حتى لا تسبب جروحا للركاب عند الوقوع عليها أو الاصطدام بها، مثل الأرضية وحواف المقاعد والأعمدة والجدران وغيرها. وتوفر المركبة على مقابض ملائمة سقفية وجانبية كافية لعدد الركاب الواقفين، وغيرها.

- ب_ الخارجية: إن سلامة الركاب لا تقتصر على المركبة وكفاءة السائق الذي يسوقها، بل تتعداها إلى محيط المركبة، أي الأماكن التي تنطلق منها التي تتوقف فيها، حيث يشترط في تهيئتها مراعاة شروط السلامة والأمان، مثل المحطات والمواقف.
- ٢- أسعار معقولة: إن دراسة أسعار النقل الجهاعي وتحديدها وفقا للقدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود، يعد من الشروط الأساسية لتحقيق الهدف المتوخى من هذا النوع من النقل، فزيادة على أنه يضمن لذوي الدخل الضعيف التنقل بيسر، فإنه يشجع الفئات الأخرى على ارتياد وامتطاء مركبات النقل الجهاعي بدلا من السيارات الخاصة.
- ٣_ الراحة والنظافة: إن توفير وسائل الراحة للركاب، والاعتناء بنظافة المركبات يشجع على استعمال هذا النوع من النقل، ويزيد من الإقبال عليها.
- ٤ ـ احترام التوقيت: إن ضبط توقيت مناسب لتنقل الركاب، واحترام مواعيد الانطلاق والوصول، يعد عاملا مها في نجاح هذا النوع من النقل.

٤.١.١ محطات النقل

١ _ تهيئة محطات لائقة

تهيئة محطات الانتظار والركوب والنزول تهيئة ملائمة ولائقة، تضمن راحة الركاب وتقدم لهم خدمات جيدة، تحثهم على الإقبال على وسائل النقل الجماعي.

٢_ إقامة محطات ربط

إقامة محطات على مشارف الحواضر الكبرى، وتجهيزها بالمرافق الضرورية، مثل حظائر المكوث الفسيحة والمحروسة، والمطاعم والمقاهي ومتاجر أخرى تلبي حاجيات المسافرين. وربط هذه المحطة بمركز المدينة بعدة خطوط وأنهاط متعددة من النقل (حافلات حضرية، ترامواي، ميترو، سيارات أجرة).

مثل هذه المحطات تخفف الضغط على المدن الكبرى، لأن وسائل النقل الداخلية (النقل بين المدن) على اختلاف أنهاطها تتوقف في هذه المحطة، ومنها يمتطى المسافرون وسائل النقل المعدة لذلك.

إن مدينة الجزائر العاصمة، مثلا، والحواضر الكبرى للبلاد، تشهد تحيين مخططات النقل لتستجيب للتطور الذي تعرفه من حيث تزايد عدد السكان، ومن حيث تنامي حظيرة المركبات، وكذا الانتعاش الاقتصادي النذي عرفته البلاد في السنوات الأخيرة، الذي كثف حركة المرور وسبب الاكتظاظ والاختناق.

فمخطط النقل بالعاصمة يتسم بالحداثة والطموح إلى فك الاختناق والاكتظاظ الذي تعاني منه. ومن أهم عناصر هذا المخطط:

- 1- تنويع أنهاط النقل، وذلك بإنجاز مشروع الميترو، ومشروع الترامواي، وإقامة شبكة من النقل عبر الحافلات الهوائية تربط مركز المدينة بأعاليها.
- ٢- تحديث حظيرة المؤسسة العمومية للنقل الحضري، حيث تم اقتناء
 حافلات جديدة مختلفة الأحجام، تتوفر على أحدث التجهيزات،
 تناسب طبيعة المدينة التي تتسم بالمرتفعات والمنحدرات وضيق

الشوارع، حيث تستخدم فيها حافلات صغيرة الحجم ذات قوة دفع ملائمة. وتستخدم الحافلات الطويلة المفصلية في الشوارع الفسيحة المنبسطة.

كما تم إنشاء مؤسسات نقل حضري مماثلة في المدن الكبرى والمتوسطة عبر الوطن، لها حظيرة مماثلة من حيث النوعية.

وهذا على غرار ما تعرفه مخططات النقل في العواصم والحواضر العالمية مثل مدينة باريس التي اعتمد مجلس بلديتها، السنة المنصرمة ٢٠٠٨م، مشروعا لتطوير النقل عبرها، الذي يمتد تنفيذه إلى غاية عام ٢٠٢٠م.

والهدف منه هو تقليص عدد السيارات الخاصة لضمان سيولة المرور والتخفيض من نسبة التلوث والحفاظ على البيئة.

كما أن هناك اتجاها جديدا في أمريكا وأستراليا إلى إعادة النظر في تصميم المدن وهندسة الطرق، بحيث تمنح الأولوية للمشاة، وتعطى الأهمية لاستعمال الدراجات الهوائية.

وإذا كانت مخططات النقل تحقق سيولة في المرور، وتحافظ على البيئة بالتقليل من التلوث، فإنها كذلك تحقق مستويات عالية من السلامة المرورية، فالقضاء على الاكتظاظ يقلل من الأخطار التي تحدق بمستعملي الطريق.

فاستعمال وسائل النقل الجماعي يقلل من استخدام السيارات الخاصة، وهذا ما يقلص من احتمالية وقوع الحوادث، ومن ثم التقليل من عدد الإصابات والوفيات التي تسببها.

۲.۱ إشارات المرور

إن ازدهار صناعة السيارات وانخفاض أسعارها، نسبيا، شجع

الناس على اقتنائها وكثرة استعمالها، ماجعل الطرق تكتظ بها، والمدن تختنق بتزايد عددها، وهذا ما أدى إلى ظهور حوادث السير وتفاقمها. الأمر الذي استوجب وضع قواعد لسيرها وضبط شروط استعمالها.

وتحديد إشارات توجيهية وتحذيرية وإلزامية ورسم مخططات لتنظيم المرور داخل المدن وعبر الطرق التي تربط بينها، وتتضمن هذه المخططات مايلي:

١.٢.١ أنواع إشارات المرور

توضع إشارات المرور لتوجيه مستعملي الطريق وتزويدهم بالمعلومات اللازمة لمساعدتهم على السياقة في أمان واختيار الاتجاهات والمسالك المؤدية إلى مقاصدهم، وذلكم بغية تسهيل المرور وضان السلامة والأمان عبرالطرق.

وهناك عدة أنواع من الإشارات:

١_إشارات عمودية

عبارة عن ألواح مثبتة بأعمدة على حواف الطرق وهي إما توجيهية، أو إلزامية.

٢_ إشارات أفقية

وهي عبارة عن خطوط ورموز مسطرة على الطريق.

٣_ إشارات ضوئية

ثلاثية الألوان لتوزيع أولويات المرور، وتوجيهه لإعطاء معلومات حول حركة المرور مثلا.

تزايد عدد الإشارات تبعا لتطور حركة المرور وتكثفها وتعقدها. فكلما كانت مصممة بكيفية جيدة، وموضوعة في أماكن ملائمة، حققت الهدف المتوخى منها ألا وهو مساعدة السواق على تفادي وقوع الحوادث، وكلما نقصت أو كانت غير ملائمة كانت مصدرا للاضطراب والأخطار.

وهذا ما يستوجب أن تكون منظومة إشارات المرور معدة بدقة، سواء من حيث طبيعتها أو حجمها أو مقاييسها أو ألوانها، وكذا شروط نصبها، تفاديا لأي تداخل أو غموض في مدلولاتها.

٢. ٢. ١ الشروط الواجب توفرها في إشارات المرور

من أهم الشروط الواجب توفرها في إشارات المرور مايلي:

١- مبدأ التثمين والتقييم: هناك تسلسل في أهمية الرسائل والدلائل المرسلة، فيجب إيلاء الأهمية اللازمة لكل إشارة حسب قيمة دلالتها (خطر، منع، ملتقى، اتجاه...).

وهذا التقييم يتم على مستويين:

أ_تسهيل عملية إدراك الرسائل المهمة قبل غيرها الأقل أهمية.

ب_مطابقة الإشارة للواقع بدقة، وعدم المبالغة في استعمال إشارات التحذير والمنع.

٢ مبدأ الوضوح: أن تكون الإشارة واضحة لقراءتها وإدراك مدلولها بسهولة، في كل الأوقات ليلا ونهارا، وفي كل الأحوال الجوية: الضباب الأمطار...

٣_ مبدأ الجلاء: أن تكون الإشارة منصوبة في مكان تظهر جليا للسائق

- دون عناء، بحيث تلفت انتباهه دون الالتفات يمنة أو يسرة. وهذا لضمان تبليغه مدلوها في الوقت المناسب.
- ٤ مبدأ توحيد الإشارات: أي تجنب استعمال الإشارات التي لا تتوفر فيها المواصفات المحددة في التنظيم.
- ٥ مبدأ التجانس: أن يشار لكل الوضعيات الماثلة بإشارة مماثلة، لها نفس الدلالة، وموضوعة بالشروط نفسها.
- ٦ البساطة: يجب أن تكون الإشارة بسيطة وغير معقدة ليسهل على
 مستعمل الطريق إدراك مدلولها في الوقت المناسب والتصرف وفقا
 لما تمليه.
- أما إذا كانت معقدة فإن مستعمل الطريق يصعب عليه فك رموزها بسهولة، وهذا ما يدفعه إلى بذل جهد، ومن ثم التصرف بغير ما تقليه قواعد السلامة ؛ كأن يخفض سرعة المركبة فجأة للتمكن من قراءة الإشارة، أو القيام بمناورات غير متوقعة وخطيرة.
- ٧ الاستمرار في الاتجاه المسار إليه: إن الاستمرار في الإشارة الى
 المقصد المسار إليه سابقا يسمح بتفادي التردد والمناورات الخطيرة
 في الملتقيات.
- ٨- المصداقية: من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في الإشارة هو مبدأ المصداقية، أي أن تكون لدلالتها الصدقية؛ فإذا قابلت السائق إشارة تدل على وجود منعرج خطير، مثلا، ثم وجد ذلك المنعرج فعلا بعد أمتار، فإن ذلك يعني أن لهذه الإشارة صفة الصدقية أو المصداقية. أما إذا قابلته إشارة تدل على وجود أشغال وتنبيهه إلى وجوب تخفيض سرعة المركبة والتحلى بالحذر، ثم لم يجد أية أشغال بعدها. أو أن تقابله سرعة المركبة والتحلى بالحذر، ثم لم يجد أية أشغال بعدها. أو أن تقابله

إشارة تلزمه بعدم تجاوز سرعة المركبة ٥٠ كلم/سا، وكانت الطريق بعد هذه الإشارة مستقيمة وفسيحة، أي لم يجد مبررا أو سببا مقنعا بوجوب تخفيض السرعة، فإن السائق بعد ذلك لا يصدق ما تشير إليه الإشارات، ويفقد الثقة فيها، ومن ثم لا يلتزم بدلالتها.

٣. ٢. ١ تكامل إشارات المرور وتتابعها

١_ التكامل بين الإشارات

إن وضع الإشارات في ملتقيات الطرق، مثلا، يستوجب أن تكون هذه الإشارات منسجمة ومتكاملة في دلالاتها، فإذا وضعت على طريق «أ» عند الملتقى إشارة ترك الأولوية للمركبات الأخرى فيجب أن توضع على الطريق «ب» إشارة التمتع بحق الأسبقية في المرور.

أما إذا وضعت الإشارة في الطريق «أ» ولم توضع الإشارة في الطريق «ب» فإن ذلك يؤدي إلى التردد والتذبذب، وهو ما يؤدي في أغلب الحالات إلى وقوع حوادث.

وهذه الظاهرة غالبا ما نجدها في طرقنا.

٧_ التتابيع

إن مدلو لات الإشارات تنطبق على مقطع معين من الطريق و لا تكون دائمة وغير منتهية، فمثلا يجد السائق إشارة تمنعه من التجاوز في مقطع تكون فيه هذه العملية خطيرة، فإذا زالت أو انتهت ظروف الخطورة يجب أن توضع إشارة أخرى تلغي منع التجاوز، أو تشير إلى إمكانية محاولة التجاوز. وكذلك بالنسبة لإشارات تحديد السرعة، يجب أن تليها إشارات تلغي هذا التحديد عندما تزول مسبباته.

ويلاحظ أن هذا الشرط غالبا ما يهمل في طرقنا، إذ نجد إشارات منع التجاوز ولا تليها إشارات تلغيها رغم زوال دواعيها، وكذلك بالنسبة لإشارات أخرى. وهذا ما يؤثر سلبا على السواق فلا يولون الأهمية للإشارات ولا يلتزمون بدلالاتها.

لذا يجب أن تكون منظومة الإشارات دقيقة ومتكاملة وفعالة حتى تحقق الهدف المتوخى منها. وهذا ما يستدعي إيلاء العناية اللازمة لها، سواء من حيث اختيار مادة صنعها، مثل نوع الطلاء، أو اختيار الحجم الملائم، أو أماكن تثبيتها.

وكذا وجوب صيانتها وتجديدها وتحيينها باستمرار، لتكون دائما في حالة حدة.

إن الدراسات المجراة على سلوك السواق تؤكد أنهم يعيرون أقل من ١٠٪ من وقت السياقة إلى قراءة إشارات المرور.

فعلا إن معظم وقت السياقة يكرسه السائق لمراقبة مسار المركبة بالنسبة لعناصر الطريق والمستعملين الآخرين. كما أن فك رموز الإشارات يعد عملية معقدة تتطلب بذل جهد ذهني من قبل السائق.

وهذا ما يضيع على السواق كثيرا من المعلومات التي تتضمنها الإشارات الاسيها إذا زاحمتها اللوحات الإشهارية.

لذا يجب أن تكون إشارات المرور متوفرة على كل الشروط لتلفت انتباه السواق فيستوعبوا دلالاتها، ويستفيدوا منها في الحفاظ على سلامتهم.

٣. ١ هندسة الطرق

إن لهندسة الطرق دورا مهما وأساسيا في تنظيم المرور، لذلك حظيت الطرق بالعناية الفائقة لتطويرها وتكييفها لتستجيب للمستجدات التي عرفتها حركة المرور بفعل تزايد عدد المركبات، وكثرة استعمالها لشتى الأغراض.

ومن أهم التقنيات المعتمدة لفك اختناق المرور وضمان سيولته، وتوفير شروط السلامة لمستعملي الطريق، مايلي:

١.٣.١ تهيئة ملتقيات الطرق

١_ التقليل من التقاطعات

إن كثرة تقاطعات الطرق تتسبب في انسداد حركة المرور ووقوع حوادث السير، لذلك يلجأ إلى التقليل من التقاطعات إما بإقامة جسور ومحولات أو بشق أنفاق، وهي طريقة أثبتت نجاعتها، حيث قللت حوادث اصطدام المركبات وساعدت بشكل ملموس في التقليل من الاكتظاظ.

٢_ الملتقيات الدائرية

إن تجربة إقامة الملتقيات الدائرية أثبتت نجاعة هذا النمط، فهو زيادة على أنه يساعد على سيولة المرور، يشكل أداة فعالة في فرض تخفيض السرعة. بشرط أن يكون تصميمه وفقا للمقاييس العالمية. وأن تكون أسبقية المرور فيه للمركبات السائرة داخل المدار، وأن يؤخذ هذا المبدأ في جميع هذا النوع من الملتقيات.

فعدم التقيد بالمقاييس العالمية، وعدم توحيد مبدأ الأسبقية تنتج عنه سلبيات كثيرة. وهذه السلبيات مازالت موجودة في بعض ملتقياتنا، الأمر الذي يؤدي إلى ارتباك السواق وترددهم وإحجامهم عند الاقتراب من هذه الملتقيات، مما يجعل دورها عكسيا.



٢.٣.١ الأطواق والمحاور الكبرى

للتغلب على أزمة انسداد حركة السير واكتظاظها، يعمد في تخطيط المدن إلى إقامة أطواق حول الحواضر الكبرى، وهي عبارة عن طرق مزدوجة متعددة المسالك تحيط بالمدينة وتربطها بمركز المدينة عدة طرق محورية فسيحة تسمح بدخول المركبات وخروجها بسهولة، وتضمن سيولة الحركة.

فالجزائر العاصمة بها شبه طوق، ويتشكل من الطريق السريع الجنوبي والطريق السريع الجنوبي والطريق السريع البحري ويربط بينهم طريقان محوريان اثنان. وهناك مشروع لإقامة طوق جنوبي ثان، يشرف على الانتهاء.



وهناك مثال آخر وهو مدينة باريس التي تحيط بها عدة أطواق وتتخللها عدة محاور.

٣. ٣. ١ إيلاء العناية للمشاة، وتأمين الأطفال

١ - تخصيص شوارع للمشاة

هـذه العملية مطبقة في كثير من البلدان، ولكن بشكل محدود، وهي مجربة بنجاح بالعاصمة الجزائرية في شارع العربي ابن مهيدي.

٢_ تأمين عبور المساة

تخصيص ممرات لعبور المشاة يساعد على تأمينهم وحمايتهم من حوادث الدهس، وهي أنواع:

- ممرات سطحية مسطرة بوضوح ومزودة بأضواء تنظيم المرور.



معابر علوية: ملائمة لاستعمالها من قبل كل فئات المشاة، كبارا وصغارا.



ويلاحظ أن بعض المشاة يعزفون عن استعمالها في بعض البلدان، وذلك لعدة أسباب منها: أن هذه المعابر غير مصممة بكيفية ملائمة، أو أنها لم تقم في الأماكن المناسبة. زيادة على عدم التعود على استعمالها. وفي هذا الصدد قام المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق بإجراء دراسة حول «دور المعابر في حماية المشاة «بالتعاون مع الهيئة الوطنية للمراقبة التقنية الأشغال العمومية خلال السنة ٢٠٠٣. وقد أسفرت عن نتائج قيمة، أحيلت إلى الجهات المعنية، وشرعت في تطبيقها منذ سنوات.

_ ممرات تحتية (عبر أنفاق): وهي عبارة على أنفاق تهيأ تهيئة ملائمة لمرور

المشاة عبرها، حيث تكون مضاءة إضاءة كافية، وبها دكاكين صغيرة وأكشاك لإضفاء طابع الأنس عليها، وتشجيع المشاة على استعالها وهذا مايجب أن تولى له العناية اللازمة في مدننا العربية.



٣ تنظيم المرور عبر الأحياء السكنية والمؤسسات التربوية

تشكل فئة الأطفال نسبة كبيرة من ضحايا حوادث المرور. ففي مدينة الرياض مثلا تشير الإحصاءات إلى أن ثلث الوفيات بسبب حوادث المرور هم من الأطفال الذين لا يتجاوز أعمارهم عشر سنوات. ونصف الوفيات أعمارهم تقل عن ١٥ سنة (١).



⁽¹⁾ www.el ryadh.com.

وهذا ما حدا بالمسؤولين على مدينة الرياض إلى إجراء دراسة علمية شاملة لتحسين السلامة المرورية قرب المدارس.

ومن الأسباب الرئيسية لوقوع حوادث المرور بصفة عامة، وقرب المؤسسات التربوية بصفة خاصة، هو تجاوز السرعة النظامية إذ تشكل نسبة ٦١٪ من جملة الأسباب (في مدينة الرياض). و ٤٠٪ على مستوى المملكة (١).

وفي الجزائر نجد فئة الأطفال، كذلك، تشكل نسبة مرتفعة نسبيا، من عدد ضحايا حوادث السير:

_ ۱۸,۲۹ ٪ هم أقل من ۱۰ سنوات.

_ ۲۳, ۲٤ ٪ هم أقل من ۱۵ سنة.

وأول سبب في سقوط هؤلاء الضحايا هو تجاوز السرعة النظامية.

وقد بادر المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق إلى إجراء دراسة حول التدابير الناجعة الواجب اتخاذها لرفع مستوى السلامة قرب المؤسسات التربوية، حيث أسندت إلى أخصائيين تابعين للهيئة الوطنية للمراقبة التقنية للأشغال العمومية.

من أهم التدابير التي أوصت بالقيام بها هي:

_ وضع إشارات ضوئية وعمودية وأفقية ملائمة.

_ وضع ممهلات مناسبة، وحسب المقاييس النظامية.

ـ تضييق الطريق لمنع التجاوز.

_إقامة حواجز ملائمة قرب أبواب المؤسسات تفصل الرصيف عن

- قارعة الطريق، للحيلولة دون اندفاع الأطفال مباشرة، عند خروجهم، وبسرعة إلى قارعة الطريق.
- _ فصل أبواب المؤسسات التربوية عن قارعة الطريق بأرصفة واسعة.
- اختيار مواقع ملائمة لتشييد المؤسسات التربوية بعيدة عن الطرق السريعة، والشوارع ذات الحركة الكثيفة.
- _تحديد الحد الأقصى للسرعة بـ ٢٠ كلم/ سا قرب المؤسسات التربوية.

كما أسفرت الدراسة عن ضرورة تحديد السرعة في الأحياء السكنية، وجعلها مناطق يمنع فيها تجاوز ٢٠ كلم/سا و ٣٠ كلم/سا حسب طبيعة كل منطقة.

إن إجراء تحديد السرعة هو من الإجراءات والتدابير الفعالة التي جربت في جل البلدان، لما يشكله الإفراط في السرعة من أخطار على سلامة مستعملي الطريق.

فحسب تقرير مجلس بحوث النقل الأمريكي، فإن خطر الإصابات يزيد مع زيادة السرعة زيادة مطردة:

- _السير بسرعة ٣٢ كلم/ سايؤدي إلى وفاة ٥٠ ٪ من المصابين.
 - ـ ٤٨ كلم/ سايؤدي إلى وفاة ٥٥ ٪ من المصابين.
 - _ ٦٤ كلم/ سايؤدي إلى وفاة ٨٥ ٪ من المصابين.

وتخفيض السرعة بـ ١٠ كلم/سا (٢٠ - ٥٠) يقلل احتمال الوفاة مقدار ٤٨٪.

٤. ٣. ١ تخصيص مسالك لبعض وسائل النقل

١ _ تخصيص ممرات للدراجات الهوائية

هـذه التجربة حققت نتائج جـد إيجابية، فهي تسهم في حماية هذه الفئة الهشة من صدمات المركبات الصلبة التي غالبا ما تتسبب في وفاة المصاب وإعاقته.



٢ _ تخصيص ممرات لحافلات النقل العمومي وسيارات الأجرة

هذه المرات ستجعل سيولة حركة مرور هذا النمط من النقل العمومي، بصفة خاصة، توفر شروط السلامة لركابه، كما يشجعهم على الإقبال عليه وتفضيله على استعمال السيارات الخاصة. مما يساعد على تخفيف حركة المرور وسيولتها. ويلاحظ أن هذا النوع من التنظيم قليل في مدننا العربية على أهميته ونجاعته.



٥.١ مراقبة المرور

لا يكتمل تنظيم المرور إذا لم يشتمل على منظومة فعالة لمراقبة حركة المرور، والسهر على تقيد مستعملي الطريق بقواعد السلامة، وإلزامهم باحترام القواعد المنصوص عليها في قانون المرور «مدونة السير».

وهذه المنظومة تتكون من العناصر التالية:

١.٥.١ قانون المرور

يتضمن القواعد الأساسية للسلامة المرورية، ويحدد إجراءات فرض احترامها، ويقرر الجزاءات المناسبة لمخالفة هذه القواعد والمبادئ.

ويعد قانون المرور سلاحا قانونيا في يد الأجهزة المكلفة بالمراقبة وردع المخالفين. وهذا ما جعل السلطات المعنية توليه العناية اللازمة في سنه ليكون شاملا، دقيقا، وملائها لخصوصيات المجتمع، ومتهاشيا مع المستجدات التي تطرأ عليه.

وهذا ما يستوجب تعديل هذا القانون أو تجديده من فترة إلى أخرى. فقانون المرور الجزائري الصادر سنة ١٩٨٧م، جدد عام ٢٠٠١م، وعدل في ٢٠٠٤م، وهناك مشروع لتعديله خلال هذه السنة. وهذه التعديلات وذاك التجديد حقق نتائج إيجابية في مجال السلامة المرورية.

٢.٥.١ الهيئات المكلفة بالمراقبة

وهي أجهزة نظامية حكومية تناط بها مهمة مراقبة حركة السير وفرض احترام قانون المرور وقواعد السلامة المرورية.

وحتى تقوم بدورها على أكمل وجه يجب أن توفر لها الشروط اللازمة، منها:

١ _ أن يكون لها التعداد الكافي لأداء مهامها.

٢_أن تكون لها فرق متخصصة في مجال السلامة المرورية، التي تكون
 تكوينا متخصصا.

٣- أن تزود بالتجهيزات والمعدات الضرورية، من حيث الكم والنوعية، مثل: السيارات والدراجات والطائرات، وأجهزة الرادار وغيرها من التجهيزات الحديثة.

٣.٥.١ تجهيزات المراقبة

لقد عرفت أجهزة مراقبة المرور تطورا مذهلا، وابتكارات رائعة. فلا تمر سنة إلا وتظهر اختراعات جديدة جديرة بالاقتناء والاستعمال. ومن هذه الأجهزة على سبيل المثال، لا الحصر:

١ _ جهاز الرادار: ويستعمل لمراقبة سرعة المركبات وقياسها، لضبط من يخالفون حدود السرعة المنظمة. وهذا الجهاز عرف تطورا محسوسا، فبعد أن كان بسيطا يقيس السرعة فقط، أصبح جهازا متطورا

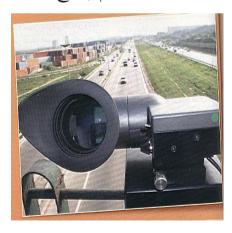
يرصد السرعة ويصور السائق والمركبة ويظهر رقم تسجيلها، ويحدد وقت ارتكاب المخالفة ومكانها إلى غير ذلك.



يعد الرادار أداة فعالة لردع السواق الذين يفرطون في السرعة ولا يلتزمون بالحدود القصوى المقررة.

وبذلك يساعد استعمال هذا الجهاز على التقليل من هذه المخالفات الخطيرة التي تسبب في وقوع حوادث مؤلمة.

٢ - كاميرات التصوير والفيديو: إن استعمال هذه التجهيزات يساعد
 على مراقبة حركة المرور ورصد المخالفين. فهي تؤدي دورا فعالا في
 تنظيم حركة المرور، وبذلك تسهم في رفع مستوى السلامة المرورية.



"- غرفة مراقبة المرور: هي عبارة عن مركز لمراقبة حركة السير عبر المدينة وتسييره، وهي مزودة بأجهزة حديثة تسمح بملاحظة ومراقبة الحركة عبر كل الشوارع والتدخل في الوقت المناسب لتوجيه حركة السروفك الانسدادات وضان السيولة.

ولا تخلو مدينة حديثة من مثل هذه الغرف لأنها أصبحت من الآليات الضرورية لتعزيز تدابير السلامة المرورية.

- ٤ جهاز تحديد السرعة: من أهم الأجهزة التي تزود بها المركبات الثقيلة جهاز «تحديد السرعة»، الذي يمنع السائق من تجاوز الحد الأقصى من السرعة المسموح بها. والمركبات الحديثة أصبحت تجهز بهذا الجهاز من المصنع، حيث صار من التجهيزات المدمجة بالمركبة، بعد أن كان جهازا إضافيا يقتني ويركب.
- ٥ ـ جهاز ضبط السرعة: ويوجد جهاز أكثر تطورا يسمى «ضابط السرعة» يعمل وفق شبكة اتصال عن طريق قمر اصطناعي، حيث يحدد سرعة المركبة تبعا للمناطق التي تمر بها، التي تختلف حدود السرعة المسموح بها، من منطقة عمرانية (حضرية) إلى طرق وطنية أو طرق سيارة.

كما يقوم هذا الجهاز بتسجيل مدة السياقة والسرعة التي تمت بها، وفترات الراحة. ويمكن أن تراقب المركبة عن بعد.

هذا الجهاز هو في طور التجربة والاختبار لدى بعض الدول المتقدمة. أما استعمال جهاز تحديد السرعة، فقد أصبح إجباريا لدى كثير من البلدان، فمثلا بالجزائر أصبح تركيب هذا الجهاز إجباريا في مركبات النقل الجهاعي، وبعض مركبات نقل البضائع،

طبقًا لأحكام المادة ٤٩ من قانون المرور الصادر عام ٢٠٠١م.

7 - جهاز توجيه وتحذير: هو جهاز إلكتروني، تزود به المركبات، يسمح بوصلها بنظام معلوماتي مركزي، يجعل المركبات تحت الرقابة عن بعد لاستشعار أي خطر يحدق بها، فتوجه للسائق تحذيرات وتعليات لتفادى هذه الأخطار.

وهو من الأجهزة المخترعة حديثا الذي سيسهم تعميم استعماله في تعزيز السلامة المرورية.

الخاتمة

إن التقليل من عدد حوادث المرور وتحسين شروط السلامة الطرقية، يتطلب عملا جادا وشاملا، ومن جملة ذلكم العمل على تطوير عملية تنظيم المرور عبر الطرق، داخل الحواضر وخارجها. فتنظيم المرور يعد ركيزة أساسية في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة التي تنخر المجتمعات المعاصرة وتستنزف اقتصادياتها.

وتنظيم المروريرتكز على تحسين مخططات التنقل لتستجيب لمبدأ العرض والطلب على التنقل، وذلكم بمراعاة اتجاهات المتنقلين المختلفة وتوفير وسائل النقل اللازمة من حيث العدد والملاءمة وتوفير شروط السلامة والراحة بها. وضبط توقيت الرحلات وفقا لحاجاتهم ومواعيد تنقلاتهم وسعيا إلى استقطاب أكبر نسبة منهم للتقليل من استعمال السيارات الخاصة . وكذا إنشاء محطات متنوعة وملائمة تتوفر على الشروط اللازمة، لاسيما محطات الربط المقامة على مشارف الحواضر، لما لها من دورفعال في التخفيف من مشاكل الاكتظاظ وتداعياته الوخيمة.

كما يعتمد تنظيم المرور على تطوير منظومة الإشارات وتحيينها باستمرار، والسهر على أن تكون مطابقة للمقاييس الدولية. والاهتمام بهندسة الطرق لتوفير شروط السلامة والحماية لمستعملي الطريق وضمان سيولة المرور.

ولا يمكن أن تتحقق الأهداف المتوخاة من عملية تنظيم المرور إذ لم توضع لها منظومة مراقبة فعالة، وهذا بتجنيد هيئات نظامية لمراقبة المرور، وتزويدها بكل التجهيزات الضرورية الحديثة وتسليحها بمنظومة تشريعية وافية ودقيقة.

إن تنظيم المرور عملية أساسية في منظومة الوقاية من حوادث السير لذا يجب أن نوليها العناية اللازمة لتسهم بفعالية في توفير السلامة والأمان لمستعملي الطريق.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

مجلة الوقاية والسياقة، : ٢٠٠٧م، للمركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق، العدد الخامس.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- La place de la sécurité routière dans les plans de déplacements urbains.Rapport de convention inrets /DSCR/. INRETS/RE -02908--FR, 10/ 2002.
- Revue trimestrielle RTS Recherche .Transports .Sécurité. N=°69- octobre – Décembre 2000.
- Dominique Fleury, catégorisation de scènes routières et sécurité de l'analyse des accidents aux représentations Typique.
- Emmanuel Perrin, CETE de Lyon, Jean-Marie guidez-CertuLes politiques de déplacements au cœur du système urbain 18 /09/ 2007.
- Himouri Slimane, Elaboration du plan de déplacement urbain (PDV), Université de Mostaganem.
- Enquête publique sur le plan de déplacements urbains (PDV) de la communauté urbaine Marseille 072005/07/.

Plan de déplacements urbains, Rapport de diagnostic, 092008/.

La mobilité douce.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

الامير عبد العزيز بن عياف . موقع جريدة الرياض اليومية، . www.elryade و الامير عبد العزيز بن عياف . com

http://www.collectifpdu.com.

http://www.route 20.20.